

دراسة أيديولوجية

أهل السنة في إيران

دراسة في التأسيسات الأيديولوجية والسياسة المذهبية تجاه أهل السنة



أهل السنة في إيران

دراسة في التأسيسيات الأيديولوجية والسياسة المذهبية تجاه أهل السنة

محمد السيد الصياد

باحث غير مقيم بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية

٢ صانته- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 1440هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصياد، محمد سيد

أهل السنة في إيران. /محمد سيد الصياد-. الرياض، 1440هـ
37 ص :..سم

ردمك: 978-603-03-0719-7

1 - أهل السنة 2 - الاسلام - ايران أ.العنوان

1440/8484

ديوي 210.955

رقم الإيداع: 1440/8484

ردمك: 978-603-03-0719-7

إخلاء مسؤولية

الدراسة ومحتواها من تحليلات وآراء، تمثل رأي الكاتب، وهو المسؤول
عماً يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء دون أي أدنى
مسؤولية على المعهد.

المحتويات

- 1 مقدمة
- أولاً: مدخل.. موقع أهل السنة في الدولة الإيرانية قبل الثورة
- 2 الإيرانية 1979 م.
- 1- تأسيس مؤسسة دينية
- 2- موقفهم من أهل السنة
- 3 ثانياً: أهل السنة في إيران ما بعد ثورة 1979 م
- 5
- 8 -1 سياسة النظام تجاه الرموز السنية
- 12 -2 سياسة النظام تجاه تنقل الرموز السنية
- 14 -3 سياسة إيران تجاه بناء مساجد أهل السنة
- 17 -4- أهل السنة والمناصب السيادية
- 19 ثالثاً: أهل السنة والصراع السياسي بين الإصلاحيين والمحافظين
- 23 رابعاً: مستقبل أهل السنة في إيران
- 26 خاتمة.. إيران السنية

مقدمة

تُعَدُّ مسألة الأقليات في إيران من المسائل الشائكة والمتجاذبة، فالنظام يؤكِّد دومًا أنَّه لا تفرقة بين المواطنين بسبب دين أو مذهب أو عرق، في حين أنَّ بعض المنظمات الحقوقية يؤكِّد غير ذلك.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، إذ سنتناول فيها موقع أهل السُّنَّة في إيران، نموذجًا من نماذج الأقليات الإيرانية، باعتبارهم الفئة المذهبية الأكبر بعد عموم أكثرية الشعب الإيراني الذي ينتمي إلى المذهب الشيعي.

وسنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن عددٍ من الأسئلة المتعلقة بموقع أهل السُّنَّة في الدولة الإيرانية، وعلاقتهم بالنظام السياسي الإيراني ما بعد الثورة الإيرانية عام 1979م، ومدى حصولهم على حقوقهم السياسية والمذهبية. وأيضًا سنحاول الإجابة عن حقيقة المظلومية، وهي واقعٌ في الحياة السياسية والاجتماعية أم هي مجرد فرضيات، ومدى تأثير حقوق أهل السُّنَّة بتشظي جماعتهم ونسيجهم الاجتماعي ما بين عرقي وثقافي، وعدم تبنيها مطالب موحدة. فالسؤال المهم والمركزي الذي تسعى الدراسة لتتبعه وإجابته في هذا الصدد هل أهل السُّنَّة مهمشون بفعل النخبة الحاكمة أم بفعل الانزواء الأقلاوي، والشعور بالغربة المذهبية في أكبر دولة شيعية ومذهبية في العالم وما تمظهرات هذا التهميش. ولا تخلو الدراسة من لمحة تاريخية عابرة ترصد موقع أهل السُّنَّة في النظام السياسي

للدولة الإيرانية في طور تشكيلاتها الحديثة، نعرف ما إذا كان ثمة إرث يستقي منه النظام الراهن أم إنه متفرد في سياسته المذهبية تجاه السُّنة، وإن كان التركيز سينصبّ أكثر على عهد ما بعد الثورة الإيرانية 1979م.

أولاً: مدخل.. موقع أهل السُّنة في الدولة الإيرانية قبل الثورة الإيرانية 1979م.

كانت أغلبية الإيرانيين قبل حكم الصفويين وبدايات عهدهم على مذهب أهل السُّنة، حتى استولت الدولة الصفوية على الأقاليم الفارسية، وبدأت سياسة ممنهجة إزاء شرعنة النظام السياسي الجديد للدولة، وترسيخ هذا النظام في بيئة موالية وملائمة مذهبيًا. فعملوا على تخليق هذه البيئة المناسبة عن طريق بعض الوسائل التي تضمن لهم ذلك، مثل:

1- تأسيس مؤسسة دينية: أسست الدولة الصفوية جهازًا دينيًا رسميًا لأول مرة في تاريخ المذهب الشيعي الاثنا عشري. كان هذا الجهاز تابعًا للدولة من حيث طرائق التعيين، والتمويل، وحسب بعض المؤرخين المعاصرين، فقد «منح الشاهُ إسماعيلُ الشيخَ الكركيَّ في هذا السياق أموالاً طائلة لتكوين تلامذته، معبرًا في ذلك عن مقتضيات الحاجة إلى الفقهاء في تنظيم التحوّل من الدعوة إلى الدولة»⁽¹⁾.

تلك المأسسة أفقدت الفقيه الشيعي في إيران استقلالته عن الدولة ونظام الحكم التي طالما عدّها من خصائص المذهب. وتركزت مهمة هذا الجهاز الديني في الدعوة والتبشير الداخلي،

والإشراف على عمليات التحويل المذهبي، ورفع تقارير للسلطة السياسية، وفي نفس الوقت شحذ الناس مذهبياً ضدّ العدو الخارجي⁽²⁾.

لكن ظلّ بعض الفقهاء يعارض الاندراج في المؤسسة الدينية الرسمية، مفضلين البقاء في حيز المؤسسة الدينية الأهلية، ودار خلاف فقهي بين الشيخ الكركي والشيخ القطيفي في هذه المسألة⁽³⁾، مع جملة مسائل أخرى، كقبول هدية السلطان/الشاه، التي رفضها القطيفي وقبلها الكركي، ونظّر لها.

2- موقفهم من أهل السُنَّة: اتبع الصفويون سياسة تحويل أهل السُنَّة -الأغلبية آنذاك- عن مذهبهم إلى مذهب الدولة، عن طريق الدعاية والتبشير المذهبي في المدن والقرى والأقاليم، وعن طريق صبغ السمّ العامّ للدولة بالهويّة الجديدة، مثل: «إصدار الشاه أوامره بإدخال اسم الأئمة الاثني عشر في خطبة الجمعة، وإدخال عبارتي «أشهد أنّ عليّاً وليّ الله»، و«حي على خير العمل»، إلى الأذان»⁽⁴⁾، وعمّم هذا الأذان في بقية مساجد البلاد. رغم أنّ هذه الزيادات لم يرضَ بها تاريخياً وفقهياً جماهير علماء الشيعة ومراجعهم، واعتبروها من صنيع «الغلاة والمفوضة لعنهم الله»⁽⁵⁾.

ورأى الشاه أنّ سبب إخفاق الخطوات المذهبية التي حاول البعض تفعيلها قبل الشاه إسماعيل، ينحصر في أمرين: الأول خوف أصحابها من الرعية والسخط الشعبي، والثاني: عدم الترويج الكافي للمذهب بين الناس⁽⁶⁾.

لذا فقد تفادى الشاه إسماعيل هذين السببين، عن طريق تأسيس مؤسسة دينية كبيرة تدين له بالولاء، وكان من أهدافها الرئيسية «الترويج الكافي للمذهب بين الناس»، بعبارة الشاه إسماعيل. أمّا السبب الثاني الذي رآه الشاه من أسباب الإخفاق، وهو «الخوف من الرعية والسخط الشعبي»، فإنّه تمادى في استعمال القوّة المفرطة ليضمن عدم بروز أيّ بوادر لسخط الناس وغضبهم، لدرجة أزجعت الفقيه الشيعي المقرب من الشاه الشيخ الكركي، فعندما أمر الشاه بقتل شيخ الإسلام التفتازاني، غضب الكركي وقال للشاه: «لو لم يُقتل لأمكن أن نقضي عليه بالحجج والبراهين، ويلزم بإذعانه جميع بلاد ما وراء النهر»⁽⁷⁾. ويبدو أنّ هذه السياسة العنيفة هي التي جعلت بعض المؤرخين ينسب الصفويين إلى ما سمّوه «التشيع القزلباشي»⁽⁸⁾، أو «التشيع الصفوي» كما فعل علي شريعتي، أو حتى نسبتهم إلى «المجون والسكر والعريضة» وأنّ المذهب الشيعي براء منهم، كما قرر بعض المفكرين الإيرانيين المعاصرين⁽⁹⁾.

على أي حال كانت هذه السياسة بمثابة استراتيجية لدى الشاه ونظامه اعتقاداً منه أنّ هذا هو الضامن الوحيد لاستقرار حكمه قبال التهديدات الداخلية والخارجية. وقد حاول أن ينقل هذه السياسة إلى العراق نفسه، فحسب أحد المؤرخين العراقيين فإنّ الشاه إسماعيل لما دخل بغداد ثانية: «أعاد القتل وأعمل السيف بأهل السُنّة والنصارى، وقتك بهم، وغالى في الانتصار لمذهب الشيعة، وبالغ في اضطهاد مَنْ بقي من السُنّة، حتى إنه أجبر كثيرين منهم على التشيع»⁽¹⁰⁾.

ولا يمكن هنا تجاهل مرتكزين مهمّين قامت عليهما الدولة الإيرانية الحديثة والمعاصرة: الشيعة التي تأسست منذ بداية حكم الصفويين، والفارسية التي تأسست في عهد البهلويين. ومُزج بينهما بطريقة عصيّة على الفهم، وهي نتيجة إفرزات سياسية ومذهبية واجتماعية عديدة، ومتشابكة، ولا يُمكن رجوعها إلى عامل واحد، أو محددات مُسوَّرة.

وكان موقف المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية والأهلية موحدًا إزاء الآخر المذهبي، فكلا الخطين ينتمي إلى نفس المدرسة التقليدية الفقهية، التي تتخذ نبرة متشددة تجاه أهل السُنّة كالسمت الغالب للمدارس التقليدية عمومًا. ولم تُكن الإصلاحية الشيعية قد ظهرت أو قويت شوكتها بعد، بخطابها الإصلاحي والمعتدل كثيرًا تجاه الأقليات مقارنة بالمدرسة التقليدية الأصولية، إذ إنّ التيار الإصلاحي بمعاله قد تبلور وتشكل منذ أحداث التباك والثورة الدستورية.

ثانياً: أهل السُنّة في إيران ما بعد ثورة 1979م

في عهد الشاه محمد رضا بهلوي كان وضع الأقليات الدينية، خصوصًا السنيّة منها، سيئًا للغاية من ناحية الحقوق السياسية والاجتماعية، لذا كانت الأقليات تطالب بحقوقها وشاركت في الثورة مع باقي فصائل الشعب أملاً في أن تُغيّر الثورة أوضاعهم. وبعد الثورة دُسترت مظلوميتهم، وكان بإمكان الثورة الإيرانية أن تشكّل ملتقى لجميع الإيرانيين -بغضّ النظر عن هوياتهم الطائفية- تحت دولة وطنية جامعة. لكن نصّت المادة 12 على أنّ

الإسلام هو دين إيران الرسمي طبقاً للمذهب الجعفريّ الاثنا عشري، وأنّ هذا المبدأ «غير قابل للتغيير إلى الأبد»⁽¹¹⁾.

ولم تكن حاجة ماسّة إلى تحديد هويّة الدولة وهويّة رئيس الجمهورية بـ«الشيعة الإمامية الاثنا عشرية»، بل إن هذه الهويّة متناقضة مع واقع النظام الجديد الذي من المفترض أن يقوم على الشورى ويكتفي بشرطيّ الفقه والعدالة بدلاً من العصمة والنصّ⁽¹²⁾، وعلى الرغم من أن مسوّدّة الدستور التي أعدّها الخميني في منفاه بباريس كانت تنصّ على شيعة رئيس الجمهورية وتشرط أن يكون مروّجاً للمذهب، فإن مسوّدّة الدستور الإيراني في صورتها الأولى التي ناقشها مجلس الخبراء عند وضع الدستور الإيراني لم تشتمل على بنود تنصّ علي الإقرار بالمذهب الشيعي كمذهب رسمي للدولة ولا اشتراط أن يكون رئيس الجمهورية شيعي المذهب⁽¹³⁾، لكن تدخّل آية الله حسين منتظري -رئيس مجلس الخبراء في ذلك الوقت- لإقرار بندين مهمين كان لهما أثر سلبي كبير على الدولة الإيرانية، إذ ثبت الأصل الثاني عشر، والأصل الخامس عشر بعد المئة، اللذين ينصان على هويّة الدولة الإيرانية ورئيس الجمهورية. وأدرك حسين منتظري هذا الخطأ الجسيم في ما بعد، فوعد زعماء أهل السنّة الرافضين لشرط الهويّة بمراجعة هذه البنود في أي تعديلات دستورية قادمة⁽¹⁴⁾، وهو ما لم يحدث إذ أُقيل من منصبه قبيل تعديلات 1989م، وبقيت الموادّ على ما هي عليه، وازدادت عمليات ملاحقة أهل السنّة، الذين يبلغ تعدادهم على أقل التقديرات وفق بعض المحسوبين على إيران نحو ستة ملايين نسمة⁽¹⁵⁾، وبعض

الإحصائيات الأخرى يشير إلى أنّ نسبة أهل السُّنَّة تتراوح بين 10% و20% من الشعب الإيراني⁽¹⁶⁾. وبغضّ النظر عن النسبة الحقيقية التي تحتفظ عليها الدولة، فإنّ أهل السُّنَّة مع ذلك بقوا على ما هم عليه من مظلومية وحقوقٍ مسلوّبة.

وعلى كلّ حال فإنّ دسترة تلك المظلومية رسّخها المرشد الحالي عندما أرسل إليه الزعيم السني مولوي عبد الحميد رسالة طالبه فيها برفع التمييز ضدّ أهل السُّنَّة، وفي خطوة غير مسبوقة ردّ عليه خامنئي برسالة عدّ فيها أن الإطار الذي من المقرر أن يعمل المسؤولون وفقه لرفع التمييز ضدّ أهل السُّنَّة هو «التعاليم الدينية والدستور»⁽¹⁷⁾. أي إنّ المرشد تحاكّم إلى نفس الدستور الذي يشكو منه أهل السُّنَّة بسبب مأسسته للإقصاء، وإلى التعاليم الدينية المذهبية التي هي محض الفهم الفقهي الذي قد يختلف غيره معه فيه.

وردّ مولوي عبد الحميد على رسالة خامنئي قائلاً: «إننا نتوقع من المجلس الأعلى للأمن القومي إبلاغ أمر المرشد لكل أجهزة النظام ومؤسساته من أجل التنفيذ. إننا نتوقّع من الرئيس أن يُشدّد على المسؤولين بشأن تنفيذ العدل ورفع التمييز بشكل سريع، حتى لا يكون بين أفراد الشعب تمييز وفروق، وأن لا يخضعوا للضغوط المحلية الموجودة في بعض الوزارات والإدارات»⁽¹⁸⁾. أي إنّ مولوي عبد الحميد ردّ على المرشد محتمياً بنفس الدستور، مذكّراً إياه بموادّ الدستور التي تتحدث عن العدالة، ورفع التمييز بسبب الدين والمذهب.

وفي نفس السياق فقد طالبت الأقليات المذهبية والدينية والعرقية بتعديل البنود الدستورية التي تميز بين المواطنين الإيرانيين على أساس المعتقد الديني ولا تنص صراحة على المساواة بينهم⁽¹⁹⁾. ونلاحظ أن الأقليات حاولت تفعيل بعض المواد الدستورية المعطلة، وفي نفس الوقت حاولت تغيير بعض البنود المرسخة للطائفية والتمييز ضدّهم، والتي يتدثر بها القادة الإيرانيون. وقد اتبع النظام الإيراني بعض السياسات المذهبية تجاه أهل السُنّة، تمثّل في النقاط التالية:

1- سياسة النظام تجاه الرموز السنيّة

بعد نجاح الثورة الإيرانية غضب الأكراد السُنّة بسبب استكمال سياسات تهميشهم وحرمانهم من الثروة والدولة، ورغم مشاركتهم في الثورة وحفاوتهم بها، لم يمنحهم الخمينيّ الحرية لتعليم الإسلام السني، ولم يسمح للسُنّة بأن يكون لهم مسجد في طهران، أو باستخدام عوائد البترول الكردستاني في مناطقهم⁽²⁰⁾.

وكان أحمد مفتي زاده، أحد قيادات السُنّة في إيران، غاضباً جداً من الخمينيّ بسبب ما سماه «نكوصاً للوعود التي وعدهم إياها»⁽²¹⁾، فاعتُقل عام 1982م لمدة عشرة أعوام، ووضعوه في زنزانة ارتفاعها متر ونصف بحيث لا يستطيع الوقوف معتدلاً، وتكسرت عظامه مرة تلو أخرى وتَحطّم جسده، وأفرج عنه في 1993م، ثم تُوُفيّ بعد الإفراج عنه بأسبوعين بعد أن أُصيب بالعمى، ومع ذلك لاحقت السلطات بعض مشاركيه وقتلتهم، خوفاً من التجمّع حول ذكراه⁽²²⁾.

هذا المنهج لم يتوقف عند مفتي زاده، بل هو قائم ومستمر حتى اليوم مع أيّ رمز يُمكن أن يشكل كتلة صلبة لتجمع الأقليات أو شحذهم للمطالبة بحقوقهم. فقد طالب زعيم أهل السنة في إيران الشيخ مولوي عبد الحميد المرشد الإيراني علي خامنئي بوقف أوامر سرية أصدرها رئيس السلطة القضائية السابق صادق لاريجاني بتنفيذ عمليات الإعدام بحق السجناء السنة المدانين بتهريب المخدرات، وذلك تسريعاً لها قبل تصويت البرلمان على قرار بوقف عمليات الإعدام ضدّ المهربين. وقال مولوي: «إنّ الإعدامات الأخيرة لعدد من المواطنين السنة في مدن مختلفة بإيران والمدانين بقضايا تتعلق بالمخدرات من الأسباب التي تقوّي احتمال صحة وجود أوامر سرية من رئيس السلطة القضائية»⁽²³⁾.

وتعدت المضايقات لتشمل رجال الدين السنة الكبار، فقد استدعت محكمة رجال الدين في همدان، غربي إيران، مفتي السنة في كردستان، الشيخ كاك حسن أميني ووجهت إليه ثلاث تهم: تحريض الرأي العام ضدّ النظام، والدعاية ضدّ النظام، وإثارة الرأي العام وزرع الفتنة بين الشيعة والسنة. وقد أدان رئيس المجمع الفقهي في كردستان التهم الموجهة إلى مفتي أهل السنة في كردستان واصفاً إياها بالتهم الملققة والكاذبة⁽²⁴⁾.

وجاء هذا الاعتقال بعد ثلاثة أشهر من انتقاد مفتي أهل السنة للمرجعيات الشيعية واتهامها بأنها تمنع السنة من تولي مناصب حكومية. وفي تعليقه على رسالة وجهها النواب السنة في البرلمان الإيراني إلى الرئيس حسن روحاني طالبوه فيها بتخصيص

مقاعد لهم في الحكومة بعد استقالة ثلاثة وزراء، قال: «إن حل مشكلة الأقليات ليس من صلاحيات روحاني، ومن ثمّ فتحقيق مطالب السنة لا يمكن بالرسائل»⁽²⁵⁾.

وفي رسالة للشيخ عبد الحميد إلى آية الله محسن آراكي الأمين العامّ لمجمع التقريب، جاء فيها لفت نظره إلى الاعتقالات العشوائية والمسيّة ضدّ رموز أهل السُنّة: «استدعاء علماء أهل السُنّة واعتقالهم في السنوات الأخيرة، والمشكلات الأخرى المذكورة، جعلت أهل السُنّة تشعر بالانزواء، وأن لا يروا أفقًا مشرقًا لهم ولأولادهم، وهذه القضية تترك آثارًا سيئة في تحقيق الوحدة والأخوة الإسلامية»⁽²⁶⁾.

ولم يقتصر الأمر بطبيعة الحال على ملاحقة الرموز واعتقالهم، وسجن بعضهم، بل امتدّ ليشمل الحواضن الشعبية والقواعد الجماهيرية⁽²⁷⁾.

وبتتبع التقارير التي ترصد الأحداث الأمنية في إيران نجد أنّ ملاحقة العناصر السنّية والكردية والأقليات بصفة عامة استراتيجية ممنهجة لدى السلطات الإيرانية، وعلى سبيل المثال: أعدمّت السلطات الإيرانية 25 سُنّيًّا من الأكراد في أغسطس 2016م، وأشارت أسر الشهداء إلى أنّهم تعرضوا لأساليب وحشية وبربرية قبل إعدامهم، وكان من بين المدّعين حسن أميني مدير مدرسة الإمام البخاري للعلوم الدينية في سَنَدَج والمفتي والقاضي الشرعي لهذه المدينة⁽²⁸⁾. وفي نفس الشهر شهدت محافظة خوزستان في جنوب غربي إيران ثلاث حالات إعدام من عرب الأحواز، بتهمة

الإرهاب⁽²⁹⁾. وينبغي هنا ملاحظة أنّ أحكام الإعدام تصدر ضدّ المتهمين دون أي ضمانات حقوقية للدفاع عن المتهم، ودون أي إجراءات تقاضٍ طبيعية، بل إن الاعتقال يكون أشبه بالاختطاف ثم صدور الحكم بالإعدام في جلسة أو جلستين، وأحياناً دون سماع المتهمين. فقد أصدرت المحكمة العليا الإيرانية في عام 2013م حكماً بإعدام عدد من الناشطين العرب الأحوازيين، وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن موقف رافض لهذه الإعدامات، فأعربت كاترين أشتون ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية آنذاك، عن قلقها مما يحدث للناطقين باللغة العربية في إيران، قائلة: «تقلقني تقارير تقول إن هؤلاء الرجال لم يُمنَحوا محاكمة عادلة وإنهم أُرغموا على الاعتراف. أذكر السلطات الإيرانية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما ما يتعلق بحماية الحقوق المدنية، والسياسية للأقليات الإثنية. ومن منطلق موقف الاتحاد الأوروبي الصلب ومبادئه بخصوص حكم الإعدام أكرّر مناشدتي إيران بوقف الإعدامات المقررة كلها»⁽³⁰⁾.

وأيضاً في أكتوبر 2016م نفّذت السلطات الإيرانية إعدامات جماعية ضدّ من سمّتهم الانفصاليين الأكراد، وكذلك ضدّ عدد من أهل السُنّة⁽³¹⁾.

وفي نوفمبر 2016م استدعت السلطات الإيرانية المشاركين في الاجتماع الرابع للمجمع الفقهي لعلماء أهل السُنّة الذي أقيم في مدينة سنج الكردية غرب إيران، حيث استجوبتهم السلطات وهدّتهم بالملاحقة القضائية بتهمة التآمر على الأمن القومي،

وهددت بتقديمهم إلى المحكمة الخاصة برجال الدين -سيئة السمعة- ومن ثمّ الحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة حال اشتراكوا مرة أخرى في مثل هذه الاجتماعات⁽³²⁾.

قوبل هذا القمع الشديد المتواصل كثيراً بمظاهرات لا تنقطع، لا سيما وأنّ النساء والأطفال لم يسلموا من قمع السلطات⁽³³⁾، ولم يسلم عرب الأحواز عموماً من تشويه الإعلام الرسمي للدولة لهم⁽³⁴⁾، وأحياناً تنجرّ المظاهرات إلى بعض العنف المتبادل من الطرفين: قوات الأمن والمتظاهرين⁽³⁵⁾، كذلك أدت تلك السياسات القمعية إلى تشكّل مجموعات مسلّحة تحرّرية تعمل ضدّ السلطة الإيرانية، وقد اخترقت مواقع مهمة للحرس الثوري في فترات متقاربة⁽³⁶⁾.

2- سياسة النظام تجاه تنقل الرموز السنية

وضع النظام الإيراني ضوابط وإجراءات صارمة تجاه انتقال وسفر مشايخ وأعيان أهل السنّة بين المدن والمحافظات الإيرانية، إذ يجب على مَنْ يريد السفر الحصول على موافقة أمنية. على سبيل المثال منعت هذه الإجراءات حضور إمام جمعة السنة في مدينة زاهدان محمد حسن غرغيج، والحاكم الشرعي لأهالي كردستان حسن أميني، وبعض علماء الدين السنّة لمشاركتهم في إقامة مؤتمرات طلاب مدارس العلوم الدينية في بلوشستان. وقد اعترض رجال الدين السنة على هذه الإجراءات⁽³⁷⁾. وقال غرغيج: «إن إيران تدّعي الحرية بداخلها، لكن لا يحقّ لعلماء السنة المشهورين السفر إلى كل المحافظات. ومع انتهاء مؤتمرات

الطلاب في بلوشستان فلا السماء انطبقت على الأرض، ولا تَغَيَّرَ النظام، ولا أُخْلَ بأمن الدولة، لكن الأعداء عليهم أن لا يعملوا وفقاً لأوهامهم، ويجب عدم الحيلولة دون أمور قانونية للغاية، وعدم التسبب في خلل في الأمن، كما لا ينبغي مصادرة الهويات الوطنية للمواطنين عند دخولهم مدينة زاهدان، لأنَّ هذا الأمر غير قانوني، ويؤدي إلى الرعب والخوف بين المواطنين». وقال أميني إنَّ «وزارة الاستخبارات منعت سفره إلى زاهدان، لأنه لا يُسمح لعلماء السنة في إيران بالسفر إلى المحافظات والمدن السنية، ولا تسمح لهم وزارة الاستخبارات بالتجمع أو اللقاءات فيما بينهم». وقد قبض عليه كذلك عندما سافر إلى زاهدان في 2009م، ليشارك في مراسم تخريج طلاب دار العلوم المكية، وأُفْرِجَ عنه بعد عشرة أيام، ومُنِعَ من السفر إلى زاهدان. وقال إمام وخطيب أهل السُّنَّة في زاهدان الشيخ عبد الحميد إسماعيل زهي إن سلطات بلاده تمنع بعض علماء السنة من السفر داخل وخارج البلاد. وقال: «إنَّ السفر بحرية داخل البلاد من حقوق المواطنة، ولا يمكن منع أحد من السفر إلى أي محافظة أخرى، والدستور لم يمنح أي مؤسسة حق المنع. إن السنة لم يَكُنْ لديهم أي مطالب أكثر من تلك التي منحها لهم الدستور، وهم لن يقبلوا بأي أفعال تخالف دستور البلاد»⁽³⁸⁾. هذا علاوة على اغتيال بعض مشايخ أهل السُّنَّة، وتقصير السلطة في حمايتهم⁽³⁹⁾. لذلك طالب رموز أهل السُّنَّة بتغيير دستور البلاد وإحلال دستور آخر محله يحترم حقوق المواطنين والأقليات⁽⁴⁰⁾.

3- سياسة إيران تجاه بناء مساجد أهل السنة

لدى السلطات الإيرانية تعنت واضح تجاه بناء أو تجديد دور العبادة، لا سيما لأهل السنة. فمدينة طهران ليس فيها مسجد واحد لأهل السنة. قد يكون فيها زوايا صغيرة، بيد أن المساجد الجامعة التي تُصلى فيها الجمعة والأعياد لا تسمح بها السلطات. وقد يفهم هذا في سياق منع تنقلات علماء أهل السنة - كما بيّنا في العنصر السابق - خوفاً من اجتماعاتهم ولقاءاتهم وتنسيقهم في ما بينهم.

وقد هدمت السلطات الإيرانية آخر أجزاء مسجد طهران الوحيد لأهل السنة⁽⁴¹⁾، وبررت الحكومة الإيرانية هدم المسجد بأسباب إدارية⁽⁴²⁾. وصرح السفير الأردني في طهران بأن أهل السنة يُحرمون من صلاة الجمعة، حتى السفراء والدبلوماسيين⁽⁴³⁾، وحسب قوله فقد «كنا نصلي صلاة الجمعة في الملحقية السعودية، في مكان مثل الجراج فُرش كي نصلي فيه الجمعة، باعتبار الخطبة باللغة العربية، وهذا للدبلوماسيين وعائلاتهم فقط، وليس مفتوحاً لعامة الناس. وجاء مبعوث من الإدارة الإيرانية يطلب منا أن نغلق هذا المسجد، مع أننا لا نوذّن في الشارع ولا نقول للناس تعالوا صلوا معنا! قال: يجب أن تصلوا في مسجد جامعة طهران، علماً بأن في طهران كنائس للنصارى، وكنيساً لليهود، فلم لا يوجد مسجد لأهل السنة في طهران؟! هناك كراهية للعربي بالبعد الفارسي، فيكرهك كعربيّ ويكرهك كسنيّ. وهذا ليست من سياسة الدول، إذا كان جزء من شعبك سنيّاً، وجزء

من شعبك كردياً، فالدول التي تريد النهضة تلمّ كل أبناء شعبها. وموضوع الفتوية أو الطائفية هذا موضوع قاتل للدول. وإذا كان خاتمي وهو رجل مهذب يذهب إلى أمريكا من أجل حوار الحضارات، إذا كان حوار الحضارات يجعلنا نتحاور مع النصراني ومع اليهودي ومع البوذي، فالأولى الحوار فيما بيننا، على الأقل في داخل إيران»⁽⁴⁴⁾.

وقد استنكرت المؤسسة الدينية السنية ممثلة في الأزهر الشريف هدم السلطة الإيرانية مسجد السنة الوحيد في إيران⁽⁴⁵⁾.

وانتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش في تقريرها لسنة 2015م، منع السلطات الإيرانية بناء مسجد للسنة في طهران⁽⁴⁶⁾. وفي تقرير المنظمة لعام 2013م اتهمت السلطات الإيرانية بعدم السماح للسنة ببناء المساجد وعدم السماح لهم بصلاة عيد الأضحى⁽⁴⁷⁾.

ولم يكتفِ الإيرانيون بمنع أهل السنة من دور العبادة، بل فعلوا سياسة هدم الموجود، كما فعلوا في آخر مسجد بطهران. وكما فعلوا بمسجد مدينة تشابهار مؤخراً⁽⁴⁸⁾، حيث هدمت السلطات الإيرانية مسجداً لأهل السنة يُعرف باسم مسجد جعفر الصادق في منطقة كورسر بمدينة تشابهار. ووفقاً للمعلومات المحلية، يبلغ عمر هذا المسجد نحو 15 عاماً، ويقع في منطقة كورسر بمدينة تشابهار. وأغلق الضباط الطرق كافة المؤدية إلى المسجد ولم يسمحوا لأحد بالدخول في أثناء عملية الهدم، ورفعوا المحتويات كافة الموجودة بالمسجد حتى لا تُصوّر. وطريقة هدم مسجد

تشابهار تُشبه كثيراً طريقة هدم مسجد الشيخ فيض التابع لأهل السُّنة في مدينة مشهد، وكذلك هدم المدرسة الدينية للإمام أبو حنيفة في زابل، حيث تمّت عمليات الهدم عقب إغلاق الطرق المؤدية إلى المساجد⁽⁴⁹⁾.

السؤال الذي قد يطرحه بعض الشيعة أو بعض دعاة التقريب: لماذا لا يُصلي السُّنة في مساجد الشيعة؟ وقد أجاب أحد علماء السنة في إيران عن هذا السؤال بقوله: «قد خلت طهران من مسجد وحيد للسُّنة، وكل المساجد فيها للشيعة وحدهم، فالناس في الغرب ينظرون إلى المساجد على أنها لا فرق بينها، لكنّه بيّن أنّ السُّنيّ على سبيل المثال لا يستطيع تدخين سيجارة في المسجد بينما يفعل الشيعة ذلك، والصلوات أيضاً يختلف عددها، فبينما يصلي الشيعة ثلاث مرات يومياً فالصلاة عند السُّنة خمس صلوات كل يوم، ويشكو السنيون من أن المساجد لا تُفتح للصلاة إلا ثلاث مرات في اليوم، لذلك وجب أن تكون لهم مساجدهم الخاصة ليتمكنوا من أداء الخمس المكتوبة»⁽⁵⁰⁾.

لكن حتى لو لم تكن فوارق فإنّ بناء مساجد ودور عبادة من حقوق الأقليات التي نصّت عليها الدساتير ومواثيق حقوق الإنسان.

وطالب بعض أعضاء البرلمان، ومجالس المدن، الحكومة بالسماح للسُّنة ببناء دور عبادة لهم في طهران، وفي عموم إيران دون قيود، إلا أن الحكومة تعتبر أنّ المصليات كافية، وتتعامل مع الأزمة بنوع من التجاهل والإنكار⁽⁵¹⁾.

4- أهل السُّنة والمناصب السيادية

أهل السُّنة في إيران ما بعد الثورة الإسلامية، يُحرّمون من المناصب الحكومية المهمة، ويُحرّمون من العمل في الأجهزة السيادية والأماكن النافذة. وفي انتقاد سياسات التهميش والحرمان يقول رجل الدين السني مولوي عبد الحميد: «نتوقع من الرئيس روحاني تعيين أشخاص من السُّنة في مناصب مهمة، لهذا صوّتنا له»، وقال إن السنة يشكّلون 75% من سكان محافظتي سيستان وبلوشستان، ورغم ذلك فإنّ منهم 18 موظفًا فقط من أصل 300 يعملون في إحدى المؤسسات الحكومية. وقال إنه ينبغي عدم حرمان المؤهلين لدواعٍ مذهبية وعقدية. وحسب رأيه فإنّ هذا التمييز أثار سلبًا على الزراعة والثروة الحيوانية والصناعية في المنطقة، فالمواطنون يواجهون ضغوطًا مذهبية في المناطق ذات الأقلية السنية. من ثمّ ينبغي للحكومة أن تدخل في تفاوض مع السُّنة والشعب، وتقبل بشروطه بدلًا من التفاوض مع الأمريكان⁽⁵²⁾.

وقد اعترف المسؤولون الإيرانيون أنفسهم بهذه المظلومية الواقعة على الأقليات عمومًا، والسُّنة خصوصًا، وندّد محمد خاتمي، المحسوب على التيار الإصلاحية، بهذه الرجعة السياسية والدينية، بقوله: «لقد دافع رجل الدين آية الله النائيني منذ مئة سنة مضت عن حقوق ووجود المسيحيين والزرادشتيين واليهود في البرلمان، في حين أن إيران اليوم متخلفة وتمنع وجود غير المسلمين حتى في مجلس المدينة»⁽⁵³⁾.

وانتقد حسن روحاني -المحسوب على المعتدلين- أيضاً سياسة التيار المحافظ تجاه الأقليات عمومًا والسنة خصوصًا، واعترف بأن بعض المؤسسات في الدولة كانت ترفض تعيين السُّنة في المناصب الرفيعة في الدولة⁽⁵⁴⁾، إلا أن تصريحاته قوبلت بانتقادات حتى من السُّنة أنفسهم، ووصفت تصريحاته بأنها مجرد دعاية انتخابية.

وتساءلَ عضو البرلمان شهاب نادري: متى قدّم روحاني شخصًا ومنعه أركانُ النِّظام؟ وأي وزير أو محافظ من أهل السُّنة قدّمه روحاني ورُفض⁽⁵⁵⁾؟

ويبدو أن حديث روحاني كان لمجرد الدعاية الانتخابية بالفعل، وأنه لا يملك تغيير الوضع القائم ضدّ الأقليات وأهل السُّنة، لأنّ هذا الملفّ تابع للمرشد الأعلى مباشرة، كما مرّ من كلام حسن أميني: «إنّ حل مشكلة الأقليات ليس من صلاحيات روحاني، ومن ثمّ فتحقيق مطالب السنة لا يمكن بالرسائل»⁽⁵⁶⁾.

ويمكن القول إنه ليس أيضًا تابعًا للمرشد الأعلى بطريقة فيزيائية، ومن ثمّ يستطيع أن يغير مجريات الأمور وأوضاع أهل السُّنة بقرارات سياسية! الأمر يبدو أكثر تعقيدًا من ذلك بكثير، فهذا التهميش هو نتاج سنوات من الخطاب الأصولي والراديكالي، حتى تشربت به النخبتان الدينية والحاكمة، وقواعدهما الجماهيرية، وحواضنهما الحركية، وهو جزء من منظومة أنماط التدين الموجودة، ويمكن وصفه بثقافة الدولة، إذ إنّ هذا الخطّ حقيقةً يُتوارث منذ عهد الصفويين، تحديدًا منذ تهجير وإقصاء أهل السُّنة بدايات عهد الصفويين وقتل شيخ الإسلام التفتازاني،

حتى هذه اللحظة فالمنهج قائم ومستمر، مع اختلافات في الوسائل والأهداف والاستراتيجيات. لكن اللوم الذي يقع على عاتق المرشد والنخبة الحاكمة أنها لم تحاول ولو تدريجياً العمل على تغيير هذه الثقافة الشائعة منذ عهد الصفويين، بقدر ما عملت على دسترتها ومأسستها في مؤسسات الدولة.

وقد نقلنا آنفاً رسالة المرشد إلى مولوي عبد الحميد الذي يدعوه فيها إلى التحاكم إلى الدستور، أي إنه لا نية حقيقية لدى النظام لتغيير تلك الأوضاع، ناهيك بدخول المسألة الأقلوية، لا سيما السننية منها، دائرة الصراع السياسي والابتزاز الانتخابي، فقد صرّح روحاني نفسه من قبل بأنه لا مظلومية لأهل السنة، ففي إحدى زيارته لمحافظه كردستان الإيرانية عام 2015م، سأله صحافيٌّ سؤالاً مفاجئاً حول أسباب عدم وجود محافظ سني واحد في المحافظات السننية، فغضب روحاني وردّ بلهجة منفعة بأن حكومته لا تفرّق بين الشيعة والسنة في إيران، قائلاً: «أي تفرقة تتحدث عنها؟ هل نحن نمنع السنة من الانضمام إلى الحكومة؟ وهل الحكومة تُختزل في مجلس الوزراء؟»⁽⁵⁷⁾. مع أنه نفسه عبّر في أثناء حملته الانتخابية عن غضبه من إقصاء المحافظين للسنة.

ثالثاً: أهل السنة والصراع السياسي بين الإصلاحيين والمحافظين
تكمن مشكلة أهل السنة اليوم في إيران في أنهم أصبحوا رقماً في الصراع السياسي بين المحافظين والإصلاحيين، فيغضب روحاني من سؤال الصحافيّ حول منع أهل السنة والأقليات من حقوقهم، ثمّ في أثناء حملته الانتخابية يتّهم المحافظين بإقصاء

أهل السُّنَّة. هذا مؤشِّر على مدى التوظيف السياسيِّ للمسألة برمتها، وهو ما يزيدُها تعقيداً، ويجعلها خارجة عن أطر الحلول الحقيقية والاستراتيجية من المعنيين والمسؤولين في الدولة، لأنَّ مسائل الأقلِّيات من المفترض أن تكون ضمن منظومة الأمن القومي للدولة، فتسعى بجديَّة لحل المشكلات، عبر الحوار ومعرفة موضع الداء، لا أن تنحصر في بوتقة الابتزاز السياسي. وإذا كان الإصلاحيون لا يمكنهم تغيير الأوضاع فكان ينبغي أن يصارحوا الشعب والجمهور بحدود قدرتهم ودوائر مُكنتهم.

لكن في حين نلاحظ أنَّ خطاب الإصلاحيين معتدل إلى حدِّ كبير تجاه السنة مقارنة بخطاب المحافظين أو أفعالهم، فإنَّ النخبة الحاكمة لم تسمح لأي شخصية إصلاحية بممارسة دورها في منح أهل السُّنَّة حقوقهم، أو في تفعيل مطالبهم وبلورتها، كأنَّ إبقاء الملفِّ كما هو دون تغيير حقيقي متعمَّد.

فأقصت السلطات الإيرانية رجال الدين الداعمين لمطالب الأقلِّيات، وعلى رأس هؤلاء رجل الدين الشيخ محمد طاهر الخاقاني (ت:1985م) وقد كان له دور كبير في نجاح الثورة الإسلامية، عندما أمر بتوقُّف عمال الحقول النفطية في عبادان والمحمرة، عن العمل تضامناً مع الثورة، إذ كان أغلب العمال من العرب، وهو نفسه مرجع عربيِّ كبير⁽⁵⁸⁾.

وبعد نجاح الثورة طلب الخاقاني من الخميني عدة مطالب، أبرزها تأكيد عروبة منطقة الأحواز كبنء أساسي في إثبات حقوق أهل المحمرة وعبادان والأهواز كافة⁽⁵⁹⁾.

لكن بعد أن استتبَّ الأمر للسلطات الإيرانية، حُجز الشيخ الخاقاني في داره بالمحمرة، وهو ضرير، ثم حُمِلَ إلى قم، ووُضِعَ تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته سنة 1986م⁽⁶⁰⁾.

أيضاً أُقْصِيَ آية الله شريعتمداري الذي كانت له -حسب حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني- صلوات وثيقة بعلماء عبادان مثل السيد قائمي وغيره، وكانوا جميعاً من المناضلين ضدَّ الشاه، وكانت عبادان مركزاً للمقاومة بسبب انتفاضات عمال شركة النفط، وقد كانوا متنورين⁽⁶¹⁾. ولم يُكُنْ شريعتمداري منفتحاً فقط على الآخر السني في إيران، بل كان أيضاً منفتحاً على الآخر السني خارج إيران، فكان مرجعاً منفتحاً -بعبارة حسن الصفار- وأقام علاقات مع المؤسسات الإسلامية السنية كرابطة العالم الإسلامي، وكانت تأتيه الوفود من العالم الإسلامي، وزاره الشيخ أبو الحسن الندوي مع وفد مرافق له في قم، واستقبلوا استقبالاً طيباً، وحصل حوار حول التقريب بين فئات الأمة⁽⁶²⁾. وفي نفس السياق أُقْصِيَ طالقاني وحسين منتظري وعدد كبير من الإصلاحيين الذين ينظرون إلى الأقليات نظرة اندماجية لا إقصائية.

لكن لا يمكن القول إن إقصاء هؤلاء الإصلاحيين كان لمحض موقفهم المعتدل تجاه أهل السُنَّة مقارنةً بالمحافظين، بل كان لمجمل مواقفهم السياسية والدينية، التي ارتأى فيها النظام خطراً يُهدِّدُ صُلْبِيَّتَهُ المذهبية والسياسية.

أيضاً حمى النظام المراجع المتشددين تجاه أهل السُّنَّة، ممن يمارسون لغة السَّبِّ واللَّعن، والإهانة لرموز السُّنَّة، فأية الله الوحيد الخراساني كمثال، أحد أكبر المراجع في قم، يشن في إحدى محاضراته هجوماً شرساً على رموز أهل السُّنَّة، وأفتى بوجود نبش قبري أبي بكر وعمر لأنهما مدفونان في أرض فدك المغصوبة، وقال: «بمقتضى دليل غصب فدك، فإنَّ وظيفة كل مسلم الآن نبش قبر الرجلين، وإخراج ما بقي من جسديهما، لأنَّ الغصبَ مُسَلَّمٌ، وحكم الدفن في المغصوب وجوب النباش بإجماع الجميع، هذه القاعدة وهذه النتيجة»⁽⁶³⁾. وله أيضاً محاضرة أخرى يقول فيها: «عمر بن الخطَّاب عابد للصنم، شارب للخمر، صاحب نادي احتساء الخمر، الجاهل الذي لا يعرف التيمُّم»⁽⁶⁴⁾.

هذه اللغة تجاه رموز أهل السُّنَّة لم تقابل من النظام الإيراني بأي فعل مضادٍّ، كما يحدث مع من ينتقد رموز الدولة الإيرانية كالخميني والخامني أو حتى نظرية ولاية الفقيه.

وعلى خلاف ما يروِّجه النظام من دعوة إلى الوحدة والتقريب بين المسلمين، تَسَتَّرَ النظام على هؤلاء بل ورمَّزهم واستشارهم، ومن ثمَّ فهذه اللغة أنبتت جماعات من الإقصائيين، وغَدَّتْ ما يُسميه البعض «الذاكرة المتوترة»، وهي ثقافة الانتقام والثأر الضاربة بجذورها في العقلية الشيعية، وهي تكشف عن منزع نفسي عليل، يعيش الزمن كله في التباريح والأحزان، ويغذي روح الانتقام والثأر ويورثها من جيل إلى جيل، عبر عدد هائل من الطقوس والشعائر⁽⁶⁵⁾.

وعلى الرغم من أنّ النظام يتجاهل هذه «المسائل الشائكة»، وصدرت فتاوى رسمية من خامنئي وغيره عن حرمة سبّ الأصحاب، فإنها تبقى فتاوى سياسية غير مفعّلة في الدرس الفقهي والحوزوي، بدليل استمرار ثقافة السبّ عند مجموعات المداحين المحسوبين على الدولة⁽⁶⁶⁾، وعند المراجع الأصوليين كذلك، علاوة على أنّ كثيراً من الشيعة يبرّرون مواقفهم بأنّهم لا يسبّون الصحابة بل يلعنونهم فقط⁽⁶⁷⁾، وفارق بين السبّ واللعن، ذلك في الوقت الذي لا يقبل فيه النظام الإيراني ولا أيّ من رموز الشيعة لعن رموزهم أو مراجعهم.

الحقيقة أنّ هذه السياسة للنظام الإيراني دمّرت كل جهود التقريب السابقة، التي كانت بأيدي العلماء الأهلين بعيداً عن النظام السياسي، والتي قادها البروجردي في إيران، بيد أنّ إيران أمّمت هذه الجهود، وجعلتها تحت مظلتها، مما تسبب في فاعليتها ونموّها في واقع الأمر. والتفت إلى هذا الملمح المهمّ راينر برونر، بقوله: «في عام 1979م انتهى تاريخ ما يُمكن تسميته بحركة التقريب الإسلامي الكلاسيكية، وصار الطموح المتطلع إلى التقريب مكوّناً مركزياً ومباشراً للسياسة الخارجية للدول المعنية»⁽⁶⁸⁾. فكلّ جهود التقريب صارت من أجل رواج أهداف النظام فحسب، لا من أجل اللّحمة الإسلامية عموماً.

رابعاً: مستقبل أهل السُنّة في إيران

يبقى مستقبل أهل السُنّة في إيران مرهوناً بالنظام السياسي نفسه، فمن المستحيل أن يشهد موقع أهل السُنّة في الدولة الإيرانية أيّ

تغيير استراتيجي نحو انتزاع الحقوق والمواطنة الحقيقية، في ظلّ استمرار النظام الحالي. لكن هذا لا يمنع إعطاءهم بعض الحقوق السياسية والمدنية، أو إثارة قضيتهم كل فترة، جراء ضغوط دولية أو إقليمية، أو حملات انتخابية، ونحو ذلك ممّا يعدّه النظام منْحاً لحظية براغماتية.

فحلّ مشكلة الأقليات الدينية والعرقية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الدولة الإيرانية وبحلّ تآزماتها السياسية والمذهبية عموماً، وبعبارة أخرى: مرتبط بمدى استعداد الدولة للانتقال إلى طور دولة الحريات والتعددية الدينية والسياسية، واعتماد نموذج الدولة المدنية، سواء تحت سياسة النظام الحالي على فرض إمكانية تغيير نهجه، أو نظام يخلفه، يتسم بحكمة سياسية ووطنية أكثر تجاه الآخر. لذا ينبغي أن يُطرح تساؤل هنا عن قدرة التيار الحداثي الديني والليبرالي على أن يكون بديلاً ويمسك بزمام السلطة في البلاد، وهل إذا حدث هذا ستتغير معادلة أهل السُنّة مع النظام؟ كذلك فإنّ إمكانيّات أهل السُنّة وقدراتهم في التعامل مع النظام الحالي أو أيّ نظامٍ لاحقٍ محلّ تساؤل، لأنّهم لا يمثلون وحدة مذهبية متماسكة، وتعتري بنيتهم تشظيات عميقة متعلقة بالعرق والثقافة والتراث والميول!

لكن على كلّ حال فإنّ المرتكزات الأيديولوجية والقومية، أو التشييع والفرسنة، التي يركز عليها النظام الحالي تحول دون اتساع فضاء أهل السُنّة، فإن قادة إيران العسكريين والدينيين يعتقدون بمركزية إيران ومحوريتها الدينية والحضارية، وحسب

المستشار الأعلى للقائد العام للشؤون العسكرية يحيى رحيم صفوي، فـ«إيران الإسلامية هي حاليًا قلب العالم الإسلامي، والخميني والمرشد الحالي قاما بهندسة خارطة الطريق هذه في مبادئهما العلمية، وهذه الهندسة والمنظومة واضحة». وحسب قوله فإنَّ «انتصار الثورة الإسلامية هيأَ المجال اللازم لإيجاد الحضارة الإسلامية الحديثة، فضلًا عن الإرادة الراسخة حاليًا للمرشد لتحقيق هذا الأمر الهام! نحن لم نكن نستطيع دون صناعة الحضارة أن نكون مؤثرين في تطورات الأوضاع الإقليمية. عليكم أن تعلموا أن خصومنا لا يخافون من قوتنا وإنما يخشون من أيديولوجيتنا. الأيديولوجيا والثقافة لا تتوقفان، فهما في حركة مستمرة». ولم يكتفِ بذلك بل اقترب جدًا من الفكر الداعشيّ الإقصائي، ورأى أنَّ النموذج الإسلامي الإيراني هو الصحيح وما سواه من نماذج باطل، وأنَّ الإسلام المحمدي الصحيح يتمثل في إسلام إيران وخطِّ ولاية الفقيه فقط، وحسب قوله: «فلم يعد الإسلام الوهابي ولا إسلام الأزهر في مصر يليان مطالب العالم الإسلامي»⁽⁶⁹⁾!

هذه التصريحات الواضحة لا يُمكن أن نتجاهلها في هذا السياق، إذ تكشف عن عقيدة النخبة العسكرية الإيرانية المتشعبة بالروح الفارسية والشعبوية تجاه الآخر. فالآخر وُفقًا لهذه النظرة ليس عنده حضارة ولا تاريخ، بل ولا إسلام محمدي حقيقي، فالإسلام هو فقط الإسلام الإيراني، الذي ينبغي تعميمه على دول العالم الإسلامي كافة، وُفقًا لنظرية ولاية الفقيه المطلقة، التي لا تحدّها حدود بطبيعة بنيتها.

ولم تُكن تصريحات القائد العسكرية وحيدة في هذا المضمار، فوزير الخارجية جواد ظريف يرجع آلاف السنين في عمق التاريخ، ليقول إنّ الإيرانيين هم من أنقذ اليهود من المذابح والعبودية، ووفقاً لقوله: «لقد أنقذ الإيرانيون اليهود من العبودية والإبادة الجماعية، فحرر الملك الإيرانيّ اليهود من العبودية في بابل، والملك الإيرانيّ كان الأجنبيّ الوحيد الذي وُصِفَ بـ(المسيح)»⁽⁷⁰⁾.

وفي كلمة وجهها المرجع الديني جوادّي آملي إلى وزير الخارجية الإيرانية قال: «فلتعلموا أن أيديكم هي العليا في مفاوضاتكم مع الدول الأخرى. أنتم الأعلون في المفاوضات. والشرف والعزة والعظمة والرجولة سماتنا، وعليكم إيصال عظمة هذه الدولة والشعب إلى العالم»⁽⁷¹⁾.

فهذه الروح القومية الاستعلائية والمستمرة والتي تُغذيها يومياً عشرات التصريحات، علاوة على النظام التعليمي المدرسي والحوزوي، وقنوات الإعلام، وفضاءات الدولة، كل هذا يؤدي إلى ترسيخ مظلومية الأقليات عمومًا وأهل السُنَّة والعرب على وجه الخصوص⁽⁷²⁾.

خاتمة.. إيران السنية

يبدو أنّ النخبة الحاكمة في إيران اليوم تمتلكها هواجس عميقة إزاء هويّة الدولة الإيرانية، ولا تتردد تلك النخبة في إثبات تلك الهويّة وتأكيدّها في الخطابات والكلمات والتصريحات كافة، مع أنّ أحدًا لم يُحاجج حولها، بيد أنّ هذا مظهر من مظاهر تأزم النخبة الحاكمة الإيرانية.

لم يستطع بعدُ صانع القرار أن يتجاوز أو ينسى أو يتجاهل التاريخ الإيراني والبيئة والأقاليم الفارسية التي كانت معقلاً لأهل السُّنة واللغة العربية لقرون عديدة، منذ الفتح الإسلامي حتى بدايات القرن السادس عشر الميلادي بل إن أكثر التصنيفات الدينية والعلمية في عهد الدولة الصفوية كان باللغة العربية، إذ لم تُكن الفارسية رسّخت نفسها بعد⁽⁷³⁾، ناهيك بأن النخبة الدينية هي نخبة مؤدّجة بالتاريخ والمذهب وعوامل التطيف، ومثل تلك النخب تقيس عوامل نجاحها وإخفاقها بمدى انتشار المذهب والأيديولوجيا التي يرسمونها ويعتقونها. لذا تكررت التصريحات من مسؤولين كبار عن البدر الشيعي، والزمن الإيراني، وأن بغداد عادت عاصمة للإمبراطورية الإيرانية، وما شابه ذلك. هذه التصريحات بقدر ما تُبدي قوّة ونشوة بالتمدد في الإقليم، تُظهر خلفها تجليات المأزق الإيراني المعاصر، فالقرن الحادي والعشرون مختلف عن قرون ما قبل الإسلام، ومختلف حتى عن القرن السادس عشر، وزمن ما قبل نشوء الدولة الحديثة.

هذا الشعور بالأزمة هو الذي يؤدي إلى ردّ فعل عنيف تجاه الأقليات، خشيةً من المجهول المتمثل في عودة إيران إلى الحضن السُّنيّ عبر تغيير ديموغرافيّ لا مفر منه مع الزمن حسب بعض التقارير، أو عبر تنظيمات سُنية سياسية مرتّبة وفاعلة، أو حتى عبر مشاركة سُنية فاعلة في المجتمع والدولة، لذا يكون ردّ الفعل الدائم هو الإقصاء التامّ والحرمان التامّ. وتطوّر الهاجس الإيراني لصدّ هذه المخاوف خارج الحدود عبر تغييرات ديموغرافية واسعة لا يمكن نكرانها في سوريا والعراق، وهذا ما

سماه المفكر الشيوعي هاني فحوص ب«الكوزموبوليتيا الإيرانية».

لا يزال النظام يعتقد بسياسة الحسم تجاه الآخر، وعدم فاعلية الحلول الوسطى، فيلجأ إلى الإعدامات المتكررة، والقمع والملاحقة، بالضبط كما فعل الصفويون من قبل. مع ذلك فإن الصفويين تاريخياً لم يقضوا على الكيان السُّني، ولا يُمكن لدولة ما -أيّ دولة- أن تقضي على أقلية دينية وعرقية، بل إنّ تلك السياسة تساعد على التقوقع والانزواء، والتمايز المذهبي والعرقى، وهو في غير صالح الدولة الوطنية الجامعة في كل الأحوال. وهو ما يفهمه النظام جيداً، لكن الموقع السُّني في حالة الانزواء والتمايز العرقى والمذهبي لا يعنيه كثيراً بقدر ما يعنيه الحفاظ على مكتسباته التي حققها في المنطقة والإقليم حسب فلسفته وقناعاته الأيديولوجية.

المصادر والمراجع

- (1) محمد جمال باروت: الصراع العثماني-الصفوي وأثاره في الشيعة في شمال بلاد الشام، ط1/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2018م، ص181
- (2) راجع: جعفر المهاجر: الهجرة العاملة إلى إيران في العصر الصفوي، ط1/ دار الروضة بيروت 1989م، ص193 وما بعدها. وراجع: علي درويش: السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية، ط1/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013م، ص285، وص311
- (3) لمراجعة تفاصيل الخلاف بين الشيخ الكركي والشيخ القطيفي راجع: أحمد كاظم الأكوش: عرش الفقيه.. الإرهاصات التاريخية والمباني الفقهية لولاية الفقيه، ط1/ الرافدين بيروت 2018م، ص211
- (4) طالب الوائلي: من الطريقه الصوفية حتى تأسيس الدولة، ص183.
- (5) باروت: الصراع العثماني-الصفوي، ص184-185.
- (6) راجع: طالب الوائلي: الصفويون.. من الطريقة الصوفية حتى تأسيس الدولة، ص183-184
- (7) الصفويون.. من الطريقة الصوفية حتى تأسيس الدولة، سابق، ص187. والتفتازاتي نُقِب بشيخ الإسلام، وقاضي هراة لمدة ثلاثين سنة. وهو حفيد العلامة السعد التفتازاني الفيلسوف والمتكلم السنّي الشهير.
- (8) محمد جمال باروت: الصراع العثماني-الصفوي، سابق، ص183. ويمثل هذا الاتجاه الشيخ الكركي الذي مارس السبّ واللعن، فكان لا يمضي إلى موضع «إلا والسباب يمشي في ركابه، مجاهرًا بلعن الشيخين». نفس المرجع، نفس الموضوع.
- (9) راجع: حيدر حب الله «تحرير»: سؤال التقريب بين المذاهب.. أوراق جادة، ط/ مؤسسة الانتشار العربي 2010م، ص184
- (10) علي ظريف الأعظمي: تاريخ الدولة الفارسية في العراق، ط1/ الوراق للنشر بيروت 2018م، ص129. وراجع: كريم عبد المجيد: كيف تحولت إيران من التسنن إلى التشيع، ميدان، 23 ديسمبر 2018م. <http://cutt.us/8PWC1>
- (11) مجموعة مؤلفين: الشيعة العرب.. الهوية والمواطنة، ط1/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019م، ص449
- (12) هنا يُشار إلى أنه في الدستور الإيراني يوجد تمييز ضدّ أهل السنّة في أكثر

من مادة، ففي المادة الثانية عشرة من الدستور تم إعلان المذهب الشيعي الاثنا عشري مذهباً رسمياً للبلاد، وفي المادة 115 تم تخصيص المناصب العليا بالنظام أي القيادة -المرشد- والرئاسة للشيعية وتمّ حرمان أهل السنّة وأتباع باقي المذاهب من اعتلاء هذه المناصب. وعملياً تمّ حرمانهم من كافة المناصب العليا والإدارات والأجهزة السيادية والحساسة حتى غير المنصوص عليها دستورياً. راجع: تقرير

الحالة الإيرانية، يناير-فبراير 2018م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص7
(13) سيد جواد ورعي، رسميت مذهب شيعه در قانون اساسي جمهوري اسلامي، فصلنامه علمي- پژوهشی شيعه شناسی « سال دوازدهم/ شماره 48/مستان 1393،
<http://cutt.us/QnIOS>

(14) حوارات أحمد الكاتب مع المراجع والعلماء والمفكرين، ط1/ مؤسسة الانتشار العربي بيروت 2011م، ص281-282

(15) أحمد الكاتب: حوارات أحمد الكاتب مع المراجع والعلماء والمفكرين، ص282. في حين تصل بعض التقديرات بنسبة السنة من عشرة مليون إلى خمسة عشر مليون شخص.

(16) جريدة الرياض: إيران: 20 مليون نسمة يمثلون أهل السنة والجماعة، 13 نوفمبر 2009م. <http://cutt.us/ZduGM>

(17) تقرير الحالة الإيرانية يناير فبراير 2018م، ص7.

(18) السابق، نفسه.

(19) السابق، نفسه.

(20) يوسف ندا مع دوجلاس تومسون: من داخل الإخوان المسلمين، ط3/ دار الشروق 2013م، ص103

(21) عن لقاء مفتي زادة بالخميني ومطالبه، راجع: د. أحمد زكي: آية الله الخميني بين الثورة والطفغان، ط1/ دار الكتب القاهرة 2015م، ص330

(22) يوسف ندا مع دوجلاس تومسون، ص105-106.

(23) تقرير الحالة الإيرانية، ط/ مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، يناير-فبراير 2017م، ص33

(24) تقرير الحالة الإيرانية، مارس 2017م، ص20-21.

(25) السابق نفسه.

(26) سني أون لاين: رسالة فضيلة الشيخ عبد الحميد إلى الأمين العام لمجمع

- التقريب بين المذاهب الإسلامية، 1 سبتمبر 2012م. <http://cutt.us/JuOk0>
- (27) في قمع وسجن وتعذيب أهل السنة راجع: محمد سرور: أحوال أهل السنة في إيران، ط4/ دار الجابية الأردن 2007م، 213 وما بعدها.
- (28) تقرير الحالة الإيرانية، أغسطس 2016م، ط/ مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص15 وما بعدها.
- (29) السابق، نفسه.
- (30) الشيعة العرب.. الهوية والمواطنة، سابق، ص478.
- (31) راجع: تقرير الحالة الإيرانية، أكتوبر 2016م، ط/ مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص25 وما بعدها.
- (32) تقرير الحالة الإيرانية، نوفمبر 2016م، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص21، وص35. ولتابعة هذا السناريو المستمرّ تجاه الأقليات راجع سلسلة التقارير الرصدية والشهرية، تقرير الحالة الإيرانية يناير فبراير 2017م، ومارس 2017م، وأبريل 2017م.
- (33) راجع: بازداشت گروهی از معترضان در شهرهای خوزستان، موقع ایران انترناشيونال، <http://cutt.us/rKgBF>
- (34) راجع: ایرانیان عرب ودردی کهن، رادیو فردا. <http://soo.gd/7xdi>.
- (35) راجع: اعتراضها در اهواز به خشونت کشیده شد، معترضین می‌گویند یک مامور امنیتی کشته شده است، ایران انترناشيونال. <https://bit.ly/2ItzQQZ>
- (36) راجع: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية: المعارضة الكردية المسلحة والنظام في إيران.. أبعاد التصعيد ودوافعه، 25 يوليو 2018م. <http://cutt.us/emdsH>
- (37) راجع: الجزيرة نت: عالم سني: نريد حقوقنا الدستورية. 6 مايو 2018م. <http://cutt.us/V1qdK>
- (38) دويتشه فيله: اعتراض دو روحانی سنی ایرانی به ممنوعیت سفر در داخل ایران.
- <http://cutt.us/rQpSU> 24 / 4 / 2018م.
- (39) افزایش نگرانی روحانیان سنی ایران پس از قتل یک امام جمعه، <http://cutt.us/C9nXf>
- (40) عبدالحمید: سیاست‌های کشور باید با توجه به شرایط کنونی جهان تغییر کند،

<http://cutt.us/IPrOF>

(41) الجزيرة نت: إيران تهدم آخر أجزاء من المسجد الوحيد للسنة بطهران، 30/

7/2015م. <http://cutt.us/n6EZB>. وشاهد تقريراً عن هدم المسجد:

<http://cutt.us/9VLrL>. وانظر: مجموعة مؤلفين: أهل السنة في إيران، ط1/ المسبار

2013م، ص70

(42) قناة العالم: تخريب آخر مساجد السنة في طهران. 3 أغسطس 2015م.

<http://cutt.us/ckB7D>

(43) السفير الأردني الدكتور بسام عموش: إيران تمنع المساجد السنّية، حلقة على

يوتيوب، تم النشر بتاريخ 11 / 5 / 2013م. <http://cutt.us/SQNUk>

(44) السابق، نفسه.

(45) خريجو الأزهر: الأزهر الشريف يدين هدم المسجد الوحيد للسنة بطهران..

ويطالب السلطات الرسمية بتوضيح حقيقة ما حدث للمجتمع الدولي، 2

أغسطس 2015م. <http://cutt.us/bJxJF>

(46) هيومان رايتس ووتش: التقرير العالمي 2015م: إيران.. أحداث عام 2014م.

<http://cutt.us/8gVpi>

(47) هيومان رايتس ووتش: التقرير العالمي 2014م، إيران أحداث عام 2013م.

<http://cutt.us/atRYq>

(48) هدمت السلطات الإيرانية مسجد تشابهار يوم 14 مارس 2019م.

(49) وكالة هرانا: تخريب يك مسجد اهل سنت در شهرستان چابهار / ويدئو.

<https://bit.ly/2CgPsq3>

(50) يوسف ندا مع دوجلاس تومسون: من داخل الإخوان المسلمين، ط1/ دار

الشروق 2013م، ص104

(51) مسجدي برای اهل تسنن در شهر تهران ساخته شود، 27 / 3 / 1397. <http://cutt.us/Bgvv4>

وراجع: وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء: مسؤول بلدي يؤكد

ضرورة بناء مسجد للسنة في طهران، 17 حزيران 2018م، <http://cutt.us/p9kP8>

(52) الجزيرة نت: إيران.. رجل دين بارز يشكو تحيُّز بلاده ضد السنّة، 21 يوليو

2018م،

<http://cutt.us/03Y85>

(53) بي بي سي عربي: خاتمي: إيران تراجعت مئة عام في مجال الديمقراطية،

- الأحد 8 يوليو 2018م. <http://cutt.us/KNTby>
- وروسيا اليوم: خاتمي: إيران تراجعت 100 سنة في مجال الديمقراطية والعدالة،
<http://cutt.us/cO1ej> م. 2018 / 7 / 9
- (54) روسيا اليوم: روحاني للمحافظين: هل توافقون على تشغيل أهل السنة؟!،
<http://cutt.us/fwa2G> م. 10 مايو 2017م.
- (55) تقرير الحالة الإيرانية، مايو 2017م، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية،
ص 16
- (56) تقرير الحالة الإيرانية، مارس 2017م، ص 20، 21.
- (57) العربية نت: سؤال لروحاني.. لماذا لا يوجد وزير أو محافظ سني في إيران؟،
31 يوليو 2015م. <http://cutt.us/K6TVv>. وراجع: محمد محسن أبو النور: تركمان
إيران.. ماذا جنت الأقلية السنية بعد 3 أعوام على الاتفاق النووي؟، 14 يوليو
2018م، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية. <http://cutt.us/twGU5>. وراجع:
سامح عبود: الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية في إيران، ط/ مركز مصر المحروسة
2014م.
- (58) رشيد الخيون: أمالي السيد طالب الرفاعي، ط/ مدارك للنشر 2012م، ص 365
-ص 366
- (59) أمالي السيد طالب الرفاعي، ص 365. وراجع بقية الشروط في: د. أحمد زكي، آية
الله الخميني بين الثورة والطغيان، ص 334. لكن هذه المطالب تغيرت بمرور الوقت،
أو تبلورت أكثر بعد تجربة حكم الملالي، راجع: التقرير الاستراتيجي السنوي، إيران
في 2017م، ط/ مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص 40 وما بعدها.
- (60) المثقف الجديد: لماذا قتل الخميني هذا الشيخ؟، 12 مايو 2017م.
<http://cutt.us/GBc3>
- (61) رفسنجاني: حياتي، ط2/ دار الساقى بيروت 2012م، ص 106.
- (62) عبد العزيز القاسم: الحوار والتقارب المذهبي في المشهد السعودي. مكاشفات
الشيخ حسن الصفار، ط1/ مكتبة العبيكان، الرياض 2008م، ص 89
- (63) فتوى الوحيد الخراساني في محاضرة له بتاريخ (الأربعاء الموافق 22 / 2 / 2017م
= 24 جمادي الأولى 1438هـ)، وراجع أصل الفتوى: منشور على يوتيوب بتاريخ 25
فبراير 2017م،
<http://cutt.us/R2q5V>

- (64) فقهاء التاجيح الطائفي.. وحيد الخرسانى نموذجًا، محاضرة بتاريخ 25 يناير 2016م، منشورة على يوتيوب بتاريخ 28 يناير 2016م. <http://cutt.us/V02pK>
- (65) محمد مختار الشنقيطي: السلفية الجهادية الشيعية، مدونات الجزيرة، 16 مايو 2017م. <http://cutt.us/YFmKO>
- (66) اليوم السابع: إعلام إيران: مداحو أهل البيت يتجاهلون تحريم خامنئى الإساءة للسيدة عائشة، 12 يونيو 2016م. <http://cutt.us/mq6we>
- (67) لقاءات الباحث مع عدد من فقهاء الشيعة في النجف الأشرف، فبراير 2014م.
- (68) راينر برونر: الأزهر والشيعة.. التقريب الإسلامى في القرن العشرين، تصدير محمد سليم العوا، ترجمه من الألمانية محمد صفار، راجعه على النسخة الإنكليزية عبد الرحمن أبو ذكري، تحرير: أحمد محمود، ط/ تنوير القاهرة 2017م، ص 457
- (69) وكالة نادي المرسلين الشباب للأنباء، قلب تمدن نوين اسلامى در ايران می‌تپد/ ايران پیروز میدان‌های درگیری منطقه شده است. <http://cutt.us/LDDtE>
- (70) وكالة أنباء مهر: ایرانی‌ها یهودیان را از بردگی و نسل کشی نجات دادند. <http://cutt.us/HVC3d>
- (71) موقع نوانديش: آيت الله جوادى آملی خطاب به ظريف: در مذاكرات يك سر وگردن از كشورها بالاتريد. <https://bit.ly/2OfbBKu>
- (72) راجع: محمد السيد الصياد، وآخرون: إيران من الداخل.. السياسات والإخفاقات، مركز المسبار الإمارات، أكتوبر 2018م، ص 157 وما بعدها.
- (73) راجع: مجموعة مؤلفين: الشيعة العرب الهوية والمواطنة، سابق، ص 441.



R A S A N A H

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

INTERNATIONAL INSTITUTE FOR IRANIAN STUDIES

W W W . R A S A N A H - I I I S . O R G